British Attempts to Disarm Iraqi Tribes (1917-1920)

Dr. Saad Aziz Dakhel
University of Basrah / Center for Basra and Arabian Gulf Studies
E-mail: Saad.ALFayyada@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The issue of disarming Iraqi tribes during the British occupation of Iraq was of great importance to the British forces, who aimed to control tribal areas where revolts and rebellions occurred, causing disturbances to the occupying forces. Therefore, the British administration sought to implement a policy of disarming the tribes following the confrontations faced by British forces during the occupation of Iraq and the 1920 Revolution, which was sparked by Iraqi tribes against the continued presence of British forces in Iraq.

Key words: weapons, tribes, occupation, Iraq**.**

المحاولات البريطانية لنزع أسلحة العشائر العراقية (١٩١٧-١٩٢٠)

المدرس الدكتور سعد عزيز داخل
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: Saad.ALFayyada@uobasrah.edu.iq

الملخص:

أخذت قضية نزع أسلحة العشائر العراقية أبان الاحتلال البريطاني للعراق أهمية كبرى من قبل القوات البريطانية التي أرادت السيطرة على المناطق العشائرية التي تحدث فيها الثورات والتمردات العشائرية والتي تسبب الإزعاج للجانب المحتل خلال مدة الاحتلال البريطاني للعراق. لذلك سعت الإدارة البريطانية إلى تطبيق سياسة نزع أسلحة العشائر بعد المواجهات التي خاضتها القوات البريطانية عند احتلال العراق وثورة العشرين التي اندلعت عام ١٩٢٠ من قبل العشائر العراقية ضد بقاء القوات البريطانية في العراق.

الكلمات المفتاحية : أسلحة، العشائر، الاحتلال، العراق.

المقدمة:

مثلت العشائر أحدى الطبقات الفاعلة في المجتمع العراقي، لاسيما وإنها امتلكت خصائص عدة مكنتها من أداء دور محوري في صناعة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ أن قوة النظام العشائري وبالخصوص في وسط وجنوب العراق، جعلت السلطات هناك تسعى للظفر بخدمات شيوخ العشائر في محاولة للسيطرة على تلك المناطق، وتنفيذ الخطط التي كانت وراء احتلال البلاد والاستحواذ على موارده.

وعلى الرغم من إن صناع القرار السياسي والعسكري في بريطانيا كانوا يدركون جيداً هذه الحقيقة. ألا إن الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤، لم يكن مستساغاً عند معظم العشائر العراقية، وكان وراء ذلك أسباب عدة بما فيها دينية واجتماعية وثقافية. لذا حاولت السلطات البريطانية دعم شيوخ العشائر المتعاونين معها، وإنشاء فئة جديدة من الشيوخ الذين كانوا يسعون إلى المال والنفوذ دون الاكتراث ببقية فئات وطبقات المجتمع، فضلاً عن تحجيم قوة ونفوذ شيوخ العشائر الذين كانوا رافضين للسياسات والممارسات البريطانية في العراق.

لذا، كان أحد المخططات التي حاولت السلطات البريطانية تنفيذها تجاه العشائر العراقية هي نزع أسلحتها واعتدتها، إلا إن ذلك الأمر لم يكن بالسهولة التي كان البريطانيون يعتقدونها. إذ واجهت السلطات البريطانية تمردات وثورات عملت على إيجاد صعوبات ومشكلات جمة للتواجد البريطاني في العراق، وصعبت كثيراً من المهام الموكلة إليها.

اتبعت السلطات البريطانية عند احتلالها للعراق عام ١٩١٤، سياسة مغايرة لسياسة الدولة العثمانية التي تجلت في تقوية الإدارة المركزية العثمانية على حساب شيوخ العشائر، ونشر الانقسامات والنزاعات بين التحالفات العشائرية لغرض تفكيكها. إلا إن السلطات البريطانية عملت على دعم أحد شيوخ العشائر في كل منطقة بالمال والسلاح حتى يكون مسؤولاً عن الأمن والنظام في منطقته، بهدف تحقيق المصلحة البريطانية وتنفيذ أوامر قوات الاحتلال، التي حاولت خلق طبقة جديدة من أدوات السلطة المتمثلة بشيوخ العشائر، وجعلت الملكية أساساً لعدم المساواة بين المجتمع القبلي[١].

وعلى الرغم من إن السير هنري دوبس (Henry Dobbs)[٢] هو من طبق السياسة البريطانية أعلاه في العراق عام ١٩١٥، عندما أشرك شيوخ العشائر في الإدارة[٣]، إلا إن هذه السياسة لم تكن وليدة اللحظة بل إن أصولها تعود إلى عام ١٨٧٥، عندما اعتمدها السير روبرت ساندمان (Robert Sandman) تجاه العشائر في منطقة بلوخستان الواقعة في الجانب الشمالي من الهند[٤]، في محاولة منه لإحداث تغييراً في النظام العشائري هناك، والذي كان يعاني من تفسخ والانحلال وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد[٥].

بيد إن السياسة البريطانية تجاه شيوخ العشائر في العراق كانت سلاحٌ ذا حدين. فعلى الرغم من إنها مكنت البريطانيين من تعزيز سيطرتهم في المناطق الريفية وذلك من خلال شيوخ العشائر الموالين لهم، والذين عملوا على حماية طرق المواصلات والقيام ببعض الأعمال الإدارية والقضائية، بما في ذلك اعتقال المجرمين والنظر في عدد من الدعاوى القضائية وجمع الضرائب مقابل نسبة معينة، فضلاً عن كبح المعارضين للتواجد البريطاني في العراق، إلا أنها في الوقت ذاته جعلت بقية العشائر تشعر بالظلم والإحباط وكانت رافضة للوضع الجديد جملة وتفصيلاً[٦].

فضلاً عن ذلك مثلت مشكلة القروض الزراعية أحدى المشكلات التي عجلت من صدام القوات البريطانية مع العشائر العراقية. إذ عمدت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إقراض العشائر مبالغ مالية من أجل شراء البذور الزراعية، إلا إن بعض العشائر لم تتمكن في الكثير من الأحيان من سداد تلك القروض، الأمر الذي جعل مبالغ القروض تتفاقم بشكل كبير بسبب الفوائد والغرامات التي فرضت عليها. ومما زاد من سوء الوضع إن السلطات البريطانية لم تحاول حل هذه المشكلة بشكل ودي مع العشائر التي كانت بذمتها ديون مالية، وإنما قامت بفرض غرامات مالية أخرى أو ومصادرة أسلحتها واعتقال عدم من رجالها، لذلك لجأت بعض العشائر إلى الثورة ضد السلطات البريطانية[٧].

كانت نتيجة المعاملة السيئة للمجتمع المحلي من قبل السلطات المدنية والعسكرية البريطانية منذ بداية احتلال العراق وخصوصاً في منطقة الفرات الأوسط عام ١٩١٧، اندلاع انتفاضة في منطقة الرميثة عندما ألقت السلطات البريطانية القبض على أحد الشيوخ ليس بسبب رفضه سداد القرض الزراعي الذي كان بذمته فحسب، بل لأنه كان رافضاً للممارسات الإجبارية للإدارة المدنية، والتدخل في الشؤون المحلية، وأنماط الري، وتحصيل الضرائب، وتضييق الخناق على الشيوخ المعارضين للحكم البريطاني.[٨]

كذلك في انتفاضة النجف عام ١٩١٨م، إذ فرضت الإدارة البريطانية على أهالي المدينة حصار لمدة أربعين يوماً، بسبب مقتل الضابط البريطاني (وليم أم مارشال) معاون الحاكم السياسي البريطاني في النجف مع الطبيب الايرلندي وشخص ثالث في المعسكر، إذ فرضت عام ١٩١٨ على الأهالي شروط مقابل فك الحصار عن المدينة منها نزع الأسلحة ودفع غرامة قدرها خمسون ألف روبية وتسليم ألف بندقية ونفي مائة شخص من الثائرين إلى الهند كأسرى حرب[٩]

أدرك القادة البريطانيون في العراق، إن أحد أهم أسباب قوة العشائر العراقية هو امتلاكها للأسلحة والأعتدة، إذ إن عشائر بلاد النهرين ومنذ العهد العثماني كانت تمتلك كميات كبيرة من البنادق الروسية والتركية والفارسية والانكليزية وغيرها من الأسلحة.[١٠] لذا حاولت السلطات البريطانية التخلص من تلك الأسلحة بشتى الطرق، إذ صرح الحاكم العسكري البريطاني السير ارنولد ويلسون عام ١٩١٩، ((من دون نزع الأسلحة لن يكون بوسع اي إدارة مستقبلية لبلاد النهرين أن تضمن تحقيق الأمن في عموم أنحاء

البلاد. وإن نزع السلاح الشامل يجب أن يؤجل تنفيذه ولحين يكون من الممكن تحقيقه تباعاً من لواء إلى آخر، ولكن وفي هذه الأثناء إن أحد الشروط المفروضة الآن على العشائر الثائرة وجوب تسليمها أكبر عدد ممكن من الأسلحة والأعتدة التي يعتقد بوجودها وهو أمر يجري تنفيذه الآن)).[١١]

وأضاف ويلسون إن هناك مشكلات تحول دون نزع أسلحة العشائر كافة، إذ إن العشائر البدوية لا يمكن نزع أسلحتها، ولكن يمكن أن يطلب منها تسليمها عند دخولها المناطق المستقرة. كما لا يمكن نزع سلاح العشائر القاطنة على الحدود إلا في حال تأمين الحماية لها. فضلاً عن ذلك، فأن مسالة نزع أسلحة العشائر المتواجدة في الأهوار تعد صعبة جداً. ومع ذلك أصر ويلسون على ضرورة نزع أسلحة العشائر في المناطق المتمردة وفرض القانون والسيطرة على تجارة الأسلحة والأعتدة .[١٢]

كانت مدينة السماوة أحدى المناطق العراقية التي شملت بعملية نزع الأسلحة، ففي آذار عام ١٩١٩، حاولت الإدارة البريطانية – وبدعم من شيوخ الديوانية – إقناع مشايخ بني حجيم في السماوة تسليم أسلحتهم وتفكيك حصونهم العسكرية، ويمكن عد هذه المحاولة أولى المحاولات البريطانية الجادة لنزع السلاح في منطقة السماوة،[١٣]

وعلى الرغم من إن البريطانيين قدموا حوافز اقتصادية للشيوخ لجمع الأسلحة وتسليمها للبريطانيين، إذ تم دفع تعويضات مالية بلغت قيمتها (١-٥) روبية لكل بندقية، وهو ما مكن البريطانيين من جمع أكثر من (١٠٠٠٠) بندقية في عام ١٩١٩، إلا إن مشايخ عدة كانوا رافضين للعروض البريطانية، الأمر الذي أغضب السلطات البريطانية التي عملت على اعتقال المشايخ، وطلبت من سلاح الجو الملكي قصف قبائلهم في بلدة الرميثة لإجبار العشائر على تنفيذ سياستها المقيتة.[١٤]

تسببت الإجراءات البريطانية آنفة الذكر تجاه العشائر في إثارة بقية الشيوخ ضد الممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال البريطاني، إذ بدأت العشائر العراقية بالتمرد ورفض الخضوع للبريطانيين وأعوانهم، وشمل ذلك أغلب مدن العراق، وكان ذلك إيذاناً باندلاع ثورة العشرين عام ١٩٢٠.

اعترفت الإدارة البريطانية بضرر سياستهم تجاه العشائر العراقية خلال مشاركة شيوخ العشائر في الثورة ضدها، إذ شارك أغلبية الشيوخ الذين كانوا في خصومات مع طبقة الشيوخ المقربين من البريطانيين، لأنهم وجدوا في انتفاضتهم أملاً في التخلص من تلك الطبقة ورفع المعاناة عنهم.[١٥]

اتخذت الإدارة البريطانية اتجاه بعض العشائر في العراق عقوبات مختلفة بعد أحداث ثورة العشرين، بما في ذلك إقامة المحاكم العسكرية وفرض غرامات مالية وحرق القرى وقصفها بالطائرات وإيداع الثوار في السجون. كما تم إجبار العشائر على تسليم أسلحتها إلى القوات البريطانية، بهدف القضاء على التمردات في المناطق الريفية وتسهيل إدارة المدن [١٦].

أعقب ذلك حملة لجمع السلاح من العشائر المهزومة التي كانت مسلحة تسليحاً حسناً نسبياً وسلاحها الرئيس هو البنادق، فقد أقترح المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ تشكيل لجنة وتم تبني هذا الأقتراح في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٠ فتم تعيين لجنة عسكرية لهذا الغرض [١٧]،كذلك فرضت السلطات البريطانية "غرامات تأديبية" على عشائر الفرات الأوسط بسبب مشاركتها في الثورة ضدها، إذ غرم شيخ عشيرة آل فتلة شمران(ألفي روبية وسبعمائة بندقية)، وغرم الشيخ غالب السلطان ألف روبية مع خمسمائة بندقية، وفرضت على عشيرة طفيل دفع آلفين روبية وخمسمائة بندقية ومائتي رأس غنم وألف رأس بقر، وغرمت عشيرة البراجع ثالثة آلاف روبية وخمسمائة بندقية، كما أجبرت عشيرة خفاجة على دفع ثلاثة آلاف روبية ومائتي بندقية([١٨]).

شملت الإجراءات التعسفية للسلطات البريطانية آنفة الذكر العشائر في منطقة الشامية، التي سلمت ثمانية آلاف بندقية ومائتي ألف خرطوشة. كما فرض على مدينة النجف دفع ثلاثمائة بندقية او إبدالها بإحدى وثمانين ليرة ذهبية، وفي الشمال فرض الحاكم الانكليزي في كركوك الميجر (همسلي لونكريك) غرامة على مدينة كفري في مدينة كركوك التي قامت بانتفاضة ضد القوات البريطانية في ٣٠ آب ١٩٢٠، بتسليم خمسمائة بندقية ودفع عشرة آلاف روبية، وطبقت السياسة ذاتها ضد التمردات التي حدثت في إمارة المنتفق، عندما فرضت غرامات على بعض شيوخها ممن شاركوا في أحداث ثورة العشرين[١٩] .[٢٠]

وعلى الرغم من التشدد البريطاني في عملية نزع أسلحة العشائر العراقية، إلا إن بعض العشائر العراقية امتنعت عن تسليم الأسلحة، لاسيما وإن السلطات البريطانية لم تكن تمتلك العدد الكافي من الموالين الذين يعملون على جمع تلك الأسلحة وانشغال قواتها بضبط الأمن في المناطق الأخرى من العراق. لذا أوضحت السلطات البريطانية في مرات عدة عقب ثورة العشرين إن حيازة الأسلحة خارج المؤسسات العسكرية غير شرعية وغير قانونية وإن السلطات العسكرية تدرك بأن هذه السياسة ستكون من الصعب تحقيقها، ولكنها السياسة الوحيدة التي تشكل الأساس لتحقيق السلام الدائم .[٢١]

ظهرت انتقادات واسعة في لندن للسياسة البريطانية في العراق بعد أحداث عام ١٩٢٠، بسبب الخسائر في الأروح والأموال الذي كلفت السلطات البريطانية حوالي أربعين مليون جنيه استرليني واربعمائة عسكري، فضلاً عن الخسائر في الأرواح والأموال من جانب العشائر العراقية، الأمر الذي دفع صناع القرار السياسي والعسكري في بريطانيا إلى تغيير طريقة الحكم في العراق، إذ تحول الاحتلال البريطاني من الحكم العسكري إلى المدني إلى الإشراف المفوض على الأمن والسياسة المحلية،[٢٢] .

وبعد أن أيقنت السلطات البريطانية في العراق فشل سياستها في عملية نزع سلاح العشائر العراقية لعدم وجود حكومة عراقية تنفذ سياستها وتطلعاتها وتسيطر على تهريب الأسلحة على الحدود العراقية والتي باتت تهدد مصالح الإدارة البريطانية بسبب عملية الغزو المستمرة والتي أضرت بالمصالح البريطانية

والفرنسية على طول الحدود العراقية والسورية. لذا دعت بريطانيا إلى تدخل عصبة الأمم المتحدة لإصدار قرار بتجريد تلك العشائر من السلاح وتأليف لجنة مشتركة بين الجانبين البريطاني والفرنسي من أجل السيطرة على النزاعات وتهريب الأسلحة .[٢٣]

جانب آخر عملت الإدارة البريطانية على تشكيل حكومة موقتة في العراق في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٢٠، واعتمدت فيها أيضاً على شيوخ العشائر العراقية في سبيل تقريب العشائر إليها لغاية تنصيب حاكم في العراق يحقق الأهداف البريطانية في العراق، وتم ترشيح الأمير فيصل بن حسين[٢٤] الذي أصبح ملك على العراق في ١١ تموز عام ١٩٢١، لأداء المهام البريطانية في العراق، دون اعتراض شعبي، وإبعاد العراقيين عن اللجوء إلى السلاح مرة أخرى.[٢٥]

الخاتمة:

واجهت بريطانيا عند احتلالها العراق عام ١٩١٤، صعوبات ومشكلات عدة، كانت بعضها ناجمة عن طبيعة المجتمع العراقي، واختلاف طبقاته وأنماط العيش فيه من منطقة إلى أخرى. ولما كانت العشائر في وسط وجنوب العراق أحدى الركائز الأساسية في المنظومة الاجتماعية – لما مثلته من قوة فاعلة ومؤثرة في صياغة الأحداث – وجب على سلطات الاحتلال البريطاني التعامل بحذر معها، إذ إن إثارتها تنطوي على نتائج لا تحمد عقباها.

وعلى الرغم من إن الدبلوماسية البريطانية كانت معروفة بقوتها وأساليبها منذ قرون عدة، إلا إنها أخفقت بشكل عام في التعامل مع العشائر العراقية. إذ لم يجد الساسة البريطانيون الأدوات والوسائل المثلى للتعامل مع تلك الفئة لكسب رضاها وودها او تحييدها على أقل تقدير، بل دفعت السياسة البريطانية في العراق باتجاه جعل معظم العشائر العراقية عدواً للتواجد البريطاني في البلاد، الأمر الذي مثل عقبة أمام المخططات البريطانية في العراق.

لذا، سعت السلطات البريطانية في محاولة منها لتحجيم نفوذ العشائر غير المتعاونة معها، إلى تجريد تلك العشائر من أسلحتها وأعتدتها، إلا إن ذلك لم يكن بالأمر السهل. إذ واجهت هذه الخطوة رفض واستنكار معظم شيوخ العشائر واتباعهم، ونجم عنها حدوث ثورات وانتفاضات عانت القوات البريطانية كثيراً في القضاء عليها، ومن ثم وجب على بريطانيا إعادة النظر في مشاريعها ومخططاته عند احتلالها للعراق، لاسيما وأنها اخفقت في تحقيق مبتغاها والتخلص من أسلحة العشائر كافة.

الهوامش:

١- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، دار المعارف، بغداد،١٩٧٨، ص٢٥ – ٢٦.

٢- هنري روبرت دوبس (١٨٧١-١٩٣٤) أحد البريطانيين والذي تقلد مناصب عدة في الهند وايران وافغانستان قبل الحرب العالمية الأولى، ثم جاء إلى العراق خلال فترة الحرب واصبح معتمداً للواردات خلال الفترة (١٩١٥-١٩١٦) ثم أصبح مندوباً سامياً لبريطانياً في العراق خلال المدة (١٩٢٣-١٩٢٩) ايناس حمزة الجيلاوي، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (١٩١٤-١٩٣٢)، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد ٧، ٢٠١٢، ص٢١١

٣- رفائيل بطي، العشائر والسياسة بين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، ط١،١٩١٧، ص٩

٤- جواد رضا رزوقي السبع، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩-١٩٥٨، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية،العدد٢٧،كلية الآداب، جامعة واسط ٢٠١٧، ص١٧٠.

٥- رفائيل بطي، المصدر السابق، ص٩

٦- فلاح محمود خضر البياتي، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الاوسط ١٩١٧-١٩٢٠، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد/ ٦ ،٢٠١٢،ص٤٣٨

7- Scott Jones. Occupation and resistance in southern Iraq: a study of Great Britain Britain's civil administr s civil administration in the Middle E ation in the Middle Euphrates and the Gr ates and the Great Rebellion, 1917-1920 . A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts March, 2018.pp31.

8- Ibid pp68

٩- جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، الجزء الاول، لبنان ،١٩٨٦، ص ٢٧٢-٢٧٣

١٠- تحسين عبدالاله سالم، موقف العشائر العراقية من الاحتلال البريطاني وحكم الملك فيصل(١٩١٤- ١٩٣٣)، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٧، ٢٠٢٣ ،ص٤٤٧

١١- نقلا عن الشبكة العنكبوتية، https://web.facebook.com/

١٢- المصدر نفسه

13- Scott Jones.Op. cit . p. 67.

14- Ibid pp 68.

١٥- علي الوردي، المصدر السابق،ص٢٦

١٦- تحسين عبدالاله سالم، المصدر السابق، ص٤٤٧.

١٧- غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن –١٩٨٨)، ص٤٤٢

١٨- عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤–١٩٤٥م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٢مص٨

١٩- المصدر نفسه،ص٨.

٢٠- عبدالعال وحيد عبود العيساوي. لواء المنتفق: في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤–١٩٢١ دراسة في أحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية،٢٠١٣،ص٢١١

٢١- المصدر نفسه، ص٢١٢

Matthew Gibson, EXPANDING THE STATE: DISARMAMENT IN THE BRITISH MANDATE OF IRAQ, 1919-1927, A thesis submitted to the faculty at the University of North Carolina,Hill,2021,pp21.

22- Matthew Gibson.op.cit.p22 .

٢٣- عمار يوسف عبدالله، مسألة عشائر الحدود العراقية – السورية في العلاقات بين سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي (١٩٢٠–١٩٣٢) مجلة كلية التربية، جامعة الموصل، العدد ٢٠٠٧،،٦،ص٢٠٨

٢٤- الملك فيصل الأول: ولد في مكة عام ١٨٨٣م، ساهم في الاعداد والتخطيط للثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وقام بقيادة الجيش الشمالي للثورة، انتخب ملكًا على سوريا عام ١٩٢٠م، كان لجهوده الكبيرة في أن يخطو العراق خلال مدة حكمه (١٩٢١ – ١٩٣٣م) خطوات جيدة باتجاه الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، حتى عد مؤسس الدولة العراقية الحديثة. وللمزيد عن حياته ودوره السياسي في العراق منظر: عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١–١٩٣٣م، (بغداد، ١٩٩١م) ؛ علاء جاسم محمد الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣ – ١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠م)،ص١٢

٢٥- عبد العال وحيد عبود العيساوي، المصدر السابق، ص٢١٥.

المصادر :

١- جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، الجزء الأول، لبنان ، ١٩٨٦.
٢- رفائيل بطي، العشائر والسياسة بين الأحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، ط١،١٩١٧.
٣- عبد العال وحيد عبود العيساوي. لواء المنتفق: في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في أحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية،٢٠١٣
٤- علاء جاسم محمد الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣ - ١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠م)
٥- غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن -١٩٨٨)،
٦- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٥، دار المعارف، بغداد،١٩٧٨.

المصادر الانكليزية :

1-Scott Jones. Occupation and resistance in southern Iraq: a study of Great Britain Britain's civil administr s civil administration in the Middle E ation in the Middle Euphrates and the Gr ates and the Great Rebellion, 1917-1920 . A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts March, 2018.pp31

2-Matthew Gibson, EXPANDING THE STATE: DISARMAMENT IN THE BRITISH MANDATE OF IRAQ, 1919-1927, A thesis submitted to the faculty at the University of North Carolina,Hill,2021,pp21.

البحوث :

١- ايناس حمزة الجيلاوي، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (١٩١٤-١٩٣٢)، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد ٧، ٢٠١٢
٢- تحسين عبدالاله سالم، موقف العشائر العراقية من الاحتلال البريطاني وحكم الملك فيصل(١٩١٤- ١٩٣٣)، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٧، ٢٠٢٣
٣- جواد رضا رزوقي السبع، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر واثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩-١٩٥٨، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٢٧،كلية الآداب، جامعة واسط ٢٠١٧

٤- فلاح محمود خضر البياتي، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الاوسط ١٩١٧-١٩٢٠، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد/ ٦ ،٢٠١٢،

٥- عمار يوسف عبد الله، مسألة عشائر الحدود العراقية – السورية في العلاقات بين سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي (١٩٢٠-١٩٣٢) مجلة كلية التربية، جامعة الموصل ، العدد ٢٠٠٧،،٦

الاطروحات ورسائل الماجستير :

١- عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٢.

شبكة الأنترنيت:

https://web.facebook.com